



الإصلاحات الموجهة ذات كلفة اجتماعية

السودان ينتظر توفر الظروف لبدء تعويم الجنيه

إجراء مشروط بتوفير الاحتياطات الأجنبية وتوحيد سعر الصرف

وبدا بالتخلص من أعباء العشرات من شركات القطاع العام التي أصبحت حملا ثقيلًا على الدولة الغارقة في أزمات اقتصادية ومالية لا حصر لها. وكان السودان عاجزًا طيلة سنوات عن طلب الدعم من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي بسبب ديون بنحو 1.3 مليار دولار لفائدة الصندوق، وبسبب إدراجها على اللائحة الأميركية "للدول الراعية للإرهاب" قبل أن يتم رفع اسمه أواخر العام الماضي.

ومنذ انفصال جنوب السودان عن السودان عام 2011، يعاني اقتصاد البلاد من ارتفاع معدلات التضخم وتراجع قيمة الجنيه السوداني إثر فقدان عائدات 470 ألف برميل يوميًا.

وقال المتحدث باسم البنك الدولي لروبيرتز "البنك الدولي لا يعلق بشكل عام على برامج الإفراض التي ليست محل نظر من جانب مجلس إدارتنا". وحذر مصدر مطلع على المفاوضات من أن المتأخرات على السودان للبنك الدولي لا تزال بحاجة لتسويتها. ووقعت الولايات المتحدة الشهر الماضي اتفاقًا لتقديم قرض تجسيري لتسوية متأخرات البلاد البالغة 1.2 مليار دولار للبنك الدولي.

وقال المصدر إن تمويل البنك الدولي سيأتي على الأرجح بأقل من الملياري دولار التي أشارت إليهما وزيرة. وقالت محمد علي إن الإصلاحات الاقتصادية مثل رفع دعم الوقود في العام الماضي كانت ضرورية لمحو آثار 30 عاما من حكم الرئيس السابق عمر البشير الذي أطيح به في أبريل 2019.

وأضافت "هذه إجراءات مؤلمة للمواطن لكنها ضرورية وحتمية"، متابعًا أن الحكومة أنقذت على بعض الدعم، وستبدأ في نشر برنامج لدعم الأسر في غضون أسبوعين يهدف إلى تغطية 80 في المئة من السكان.

وتابع أن السودان تلقى 200 مليون دولار من 400 مليون دولار يحتاجها من مانحين للعام الأول من البرنامج. ولا يزال السودان يدعم استهلاك القمح الذي يبلغ في البلاد 1.9 مليون طن سنويًا، وهو ما تقول علي إنه من المقرر السعي للحصول على ما بين 650 ألف طن من 700 ألف طن منه عن طريق اتفاقات شراء مباشر.

وقالت إن السودان ينتج 700 ألف طن من القمح محليًا، وسيقلقى ما بين 300 ألف طن و350 ألف طن من القمح في صورة مساعدات من الولايات المتحدة و200 ألف طن أخرى من برنامج الغذاء العالمي.

وقالت محمد علي في تصريحات صحافية "علينا في الحكومة الالتزام بتوحيد سعر الصرف، وقرار تعويم العملة سيبدأ بعد توفير احتياجات البنك المركزي، إلى جانب السياسات الاقتصادية التي تنظم العرض والطلب".

وأضافت "توقيت تعويم العملة محدد بتوفر الظروف المناسبة، لنلا تكون هناك فقرة كبيرة في سعر الصرف". وأكدت أن "تنفيذ الإصلاحات وتخفيف أعباء الديون من شأنهما تيسير الحصول على المزيد من التمويل". وتابعت "نتوقع تلقي عدة منح وقروض هذا العام بعد رفع البلاد من قائمة الولايات المتحدة للإرهاب وإذا وصلنا إلى نقطة اتخاذ القرار في ما يتعلق بديون السودان"، وذلك في إشارة إلى رفع واشنطن اسم السودان من من قائمتها للسول الراعية للإرهاب في ديسمبر 2020.

ويحث السودان الخطى لتنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية الموجهة لبدء تعويم الجنيه حال توفر الظروف الاقتصادية الضرورية لذلك، ومن بينها توفير الاحتياطات الأجنبية في البنوك وتوحيد سعر الصرف وتنظيم العرض والطلب لتفادي انزلاق الأسعار.

وقال المتحدث باسم البنك الدولي لروبيرتز "البنك الدولي لا يعلق بشكل عام على برامج الإفراض التي ليست محل نظر من جانب مجلس إدارتنا". وحذر مصدر مطلع على المفاوضات من أن المتأخرات على السودان للبنك الدولي لا تزال بحاجة لتسويتها. ووقعت الولايات المتحدة الشهر الماضي اتفاقًا لتقديم قرض تجسيري لتسوية متأخرات البلاد البالغة 1.2 مليار دولار للبنك الدولي.

وقال المصدر إن تمويل البنك الدولي سيأتي على الأرجح بأقل من الملياري دولار التي أشارت إليهما وزيرة. وقالت محمد علي إن الإصلاحات الاقتصادية مثل رفع دعم الوقود في العام الماضي كانت ضرورية لمحو آثار 30 عاما من حكم الرئيس السابق عمر البشير الذي أطيح به في أبريل 2019.

وأضافت "هذه إجراءات مؤلمة للمواطن لكنها ضرورية وحتمية"، متابعًا أن الحكومة أنقذت على بعض الدعم، وستبدأ في نشر برنامج لدعم الأسر في غضون أسبوعين يهدف إلى تغطية 80 في المئة من السكان.

وتابع أن السودان تلقى 200 مليون دولار من 400 مليون دولار يحتاجها من مانحين للعام الأول من البرنامج. ولا يزال السودان يدعم استهلاك القمح الذي يبلغ في البلاد 1.9 مليون طن سنويًا، وهو ما تقول علي إنه من المقرر السعي للحصول على ما بين 650 ألف طن من 700 ألف طن منه عن طريق اتفاقات شراء مباشر.

وقالت إن السودان ينتج 700 ألف طن من القمح محليًا، وسيقلقى ما بين 300 ألف طن و350 ألف طن من القمح في صورة مساعدات من الولايات المتحدة و200 ألف طن أخرى من برنامج الغذاء العالمي.

وقالت محمد علي في تصريحات صحافية "علينا في الحكومة الالتزام بتوحيد سعر الصرف، وقرار تعويم العملة سيبدأ بعد توفير احتياجات البنك المركزي، إلى جانب السياسات الاقتصادية التي تنظم العرض والطلب".

وأضافت "توقيت تعويم العملة محدد بتوفر الظروف المناسبة، لنلا تكون هناك فقرة كبيرة في سعر الصرف". وأكدت أن "تنفيذ الإصلاحات وتخفيف أعباء الديون من شأنهما تيسير الحصول على المزيد من التمويل". وتابعت "نتوقع تلقي عدة منح وقروض هذا العام بعد رفع البلاد من قائمة الولايات المتحدة للإرهاب وإذا وصلنا إلى نقطة اتخاذ القرار في ما يتعلق بديون السودان"، وذلك في إشارة إلى رفع واشنطن اسم السودان من من قائمتها للسول الراعية للإرهاب في ديسمبر 2020.

المغرب يسعى لتقوية تنافسية المنتج المحلي وحمايته

زيادة الرسوم على المواد المستوردة بنسبة 40 في المئة

ذات نفحة اقتصادية، ولكن تحقيق الجودة والتنافسية للتوقع أحسن في العولة". وقال الخبير الاقتصادي إدريس الفينة لـ"العرب" إنه "من الضروري الانتباه لما يجري من تحولات عالمية واستخلاص الدروس"، مشيرًا إلى أنه "رغم أن القانون المالي لسنة 2021 أعطى الأسيقية للمنتج الوطني والشركات الوطنية، لا تزال الأمور على حالها، وهو ما يمكن الاطلاع عليه من خلال رصيد الميزان التجاري والميزان الخارجي للخدمات".

ولفت الفينة إلى أن الإدارة لوحدها خلال 2019 استنزفت ما يزيد عن 10 مليارات درهم (1.1 مليار دولار) من الخدمات المقتنية من الخارج، وهي خدمات كان بالإمكان اقتناؤها داخليًا بالعملة الوطنية.

ويؤكد مهنيون على تضافر الجهود لكل من القطاع الخاص وهيئات ممثلة للمستهلكين وممطي العمال والمثقلين للإسبعية للتفاوض على سياسات تكاملية، بهدف الإلتفات على سياسات تكاملية، تغيث بالأساس إلى الرفع من تنافسية المنتج الوطني ومستوى الطلب الداخلي، مع الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية للبلاد.

وأكد العثماني حرص حكومته على تشجيع المنتجات المغربية، حيث تم إلزام أصحاب المشاريع أيضًا بمنح الأفضلية لهذه المواد والمنتجات، خصوصًا التقليدية منها أو المصنعة.

وأضاف المسؤول المغربي، أنه تم حصر الجوء للمواد المستوردة في الحالات التي لا يتوفر فيها منتج مغربي يستجيب للمعايير التقنية المطلوبة. وأقدمت الحكومة على دراسة وتقييم مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر، حرصًا منها على تطبيق تدابير الحماية التجارية كلما استلزم الأمر ذلك، من خلال مقتضيات قانون يسمح بتصحيح الاختلالات الناتجة عن بعض ممارسات المنافسة غير المشروعة عند الاستيراد.

يتطلع المغرب إلى تقوية المنتج المحلي وحماية تنافسيته في ظل انتشار استهلاك المنتجات المستوردة، ما أضر بالنسيج الاقتصادي الوطني وتسبب في عجز الميزان التجاري واستنزاف احتياطي النقد الأجنبي، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتحفيز الصناعات المحلية.

الحكومة الرفع من نسبة رسم الاستيراد المطبق على بعض المنتجات مكملة الصنع من 25 إلى 30 في المئة، بمقتضى القانون المعدل للمالية 2020، ثم إلى 40 في المئة بالنسبة لبعضها في قانون المالية 2021.

ويتعلق الأمر بمنتجات غذائية، مثل البن والكاكاو والتوابل وعصائر الفواكه والخضر والمياه المعدنية وزيت المائدة والسكر الخام أو المكر والملابس والأحذية، وتجهيزات منزلية، مثل الفلاجلات والأفرنة وغسالات الملابس والسيراميك وطاولات المدارس.

وتتضمن الزيادة الأوية والمنتجات الصيدلانية والتجهيزات الطبية والأجهزة الطبية، إلى جانب قطع غيار السيارات والمركبات النفعية، ومجموعة من مواد التابيث المنزلي.

وفي هذا السياق أكد النائب البرلماني عن حزب الاستقلال لحسن حداد، على أن "الأفضلية الوطنية يجب أن تكون القاعدة وليس الاستثناء"، مشيرًا إلى "أن المنتج الوطني إذا لم يكن مدعماً وذا جودة عالية، لا يمكن أن تكون له تنافسية محليا ودوليا".

وأضاف حداد، في كلمة له خلال الجلسة الشهرية للأسئلة الموجهة لرئيس الحكومة بمجلس النواب، أن "موضوع إعطاء المانة والقوة للمنتج الوطني لا يعني الانعزال أو نزعة قومية

محمد مامون العلوحي
صحافي مغربي

الرباط - أدت سياسة الانتفاع الاقتصادي التي اعتمدها المغرب خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إلى بروز مجموعة من التحديات الاقتصادية، حيث تسبب فتح الباب للاستيراد في تقليص الإقبال على المنتج المحلي، مما قلص تنافسيته وهو ما دفع إلى اتخاذ قرارات لتشجيع المنتجات الوطنية.

ويرى اقتصاديون، أن المواطن المغربي يفضل استهلاك المنتجات المستوردة نتيجة ضعف تنافسية المنتجات الوطنية وغياب ثقافة استهلاكها، وهو ما أدى إلى الإفراط في الاستيراد وتكريس عجز الميزان التجاري واستنزاف الاحتياطي من العملة الصعبة.

وأكد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني في جلسة برلمانية مؤخرًا، أن "الحكومة وضعت برنامجًا، واتخذت جملة من التدابير الرامية إلى دعم المنتج الوطني والتشجيع على استهلاكه والرفع من تنافسيته في السوق الوطنية والأجنبية".

ويرى رئيس الفريق النيابي لحزب الأصالة والمعاصرة بالغرفة الأولى رشيد العبدى، أنه من أجل إعطاء أهمية للمنتج المحلي، يتعين الحرص على إلزام الشركات الوطنية، بحد أدنى من استهلاك المنتج المحلي، وذلك رغم كون رئيس الحكومة التزم إلى حد ما، بتطبيق الأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية.

ومن أجل تشجيع الإنتاج المحلي وتقليص عجز الميزان التجاري، أقرت

قطاع النسيج الأردني يحافظ على العمالة رغم كورونا

تسريح أي عامل من خلال إجراء مناقلات بين المصانع". وبين أن الدعم الحكومي للصناعات الجلدية وقطاع النسيج واعتبارها من الأكثر تضرراً وانضمامه إلى المستفيدين من برنامج استدامة الذي أطلقته المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مكن القطاع من التعامل مع الأزمة وعدم الخولي عن عامليه.

كما أشار إلى أن التضاربات بين القطاعين العام والخاص أثمرت عن تعاون صناعي حكومي ممثلاً بوراثة العمل والصناعة والتجارة والتمويل، انعكس إيجاباً على القطاع الصناعي عموماً، وبخاصة الجلدية وقطاع النسيج. وشدد قادري على أن جائحة كورونا أثلقت بداعيات سلبية كبيرة على قطاع الصناعات الجلدية وقطاع النسيج، وأدت إلى تراجع الطلب في الأسواق المحلية والدولية، وعدم توفر السيولة، وتوقف الإنتاج أثناء فترات الحظر الشامل.

ولفت إلى انخفاض صادرات القطاع بأكثر من 15 في المئة خلال 11 شهراً من العام الماضي لتصل إلى 1.1 مليار دينار

مقارنة مع 1.3 مليار دينار للفترة نفسها من 2019 أي بخسارة مقدارها 200 مليون دينار من صادراته. وعزا قادري الانخفاض بشكل رئيسي إلى آثار الحظر الشامل، حيث أغلقت خلاله مصانع القطاع لأكثر من شهر، مقدراً الخسارة خلاله بنحو 80 مليون دينار بشكل مباشر، بالإضافة إلى انخفاض الطلب العالمي على الألبسة وخاصة في سوق الولايات المتحدة.

وبين أن الجائحة أوقفت نمو القطاع المتسارع خلال السنوات الأخيرة والذي انعكس بمساهمات متميزة على صعيد التنمية الاقتصادية، وكان أبرزها ارتفاع عدد العمالة الأردنية بأكثر من 120 في المئة عند المقارنة بين عامي 2010 و2019، وتضاعف حجم الصادرات لتصل لنحو ملياري دولار خلال عام 2019 مقارنة مع أقل من مليار دولار في 2010.

كما أكد قدرة القطاع على تجاوز تداعيات أزمة جائحة كورونا بشرطه توفير عدد من المتطلبات الأساسية له، لتمكينه من الحفاظ على مكتسباته خلال السنوات الأخيرة والتي كانت لها آثار واضحة على الاقتصاد الوطني.

ودعا إلى ضرورة الحد من تكاليف الإنتاج لجهة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحماية منتجات القطاع من إغراق المستوردات بالشكل الذي يسهم باستمرارية أعمالها والمحافظة على العمالة الأردنية لديها.

ولفت قادري إلى المساهمات والدعم المباشر الذي قدمه القطاع للجهود والكوارث الصحية لمواجهة انتشار وباء فايروس كورونا، وتزويده للسوق المحلية بمختلف المستلزمات الطبية.

وأشار إلى أن القطاع استطاع تصدير منتجاته خلال أزمة جائحة كورونا إلى نحو 70 سوقاً عالمياً، مبيناً أنه تم تصدير 120 مليون كمائة وأكثر من 700 ألف قطعة من المعدات الطبية.

عمان - تمكن قطاع النسيج الأردني من تجاوز تداعيات كورونا على كامل قطاع النسيج بالمحافظة على العمالة، وتجنب عمليات التسريح التي اضطرت إليها العديد من المصانع لمواجهة انهيار الطلب وتقليص المراكب.

أكد ممثل قطاع الصناعات الجلدية وقطاع النسيج في غرفة صناعة الأردن إيهاب قادري في تصريحات لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، أن "مصانع ومشتات القطاع حافظت على العمالة الأردنية لديها رغم ظروف جائحة فايروس كورونا".

إيهاب قادري
منعنا تسريح أي عامل من خلال إجراء مناقلات بين المصانع

وأشار قادري إلى أن "الصناعات الجلدية وقطاع النسيج تعد من أكثر القطاعات تضرراً من الجائحة، لكنها استطاعت الحفاظ على العاملين وعدم



المصانع تمكنت من الصمود بكامل طاقتها التشغيلية